

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٤٢١

الخميس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس:	السير مارك لاييل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيد فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد رادمانوفيتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد لي باو دونغ
	غابون	السيد إيسوزي - نغوندي
	فرنسا	السيد براينس
	لبنان	السيد عساف
	المكسيك	السيد هيلر
	النمسا	السيد ماير - هارتنغ
	نيجيريا	السيد أونمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديكارلو
	اليابان	السيد سومي

## جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس

مجلس الأمن (S/2010/575)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠  
وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

(S/2010/575)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بحضور سعادة السيد نيبويتشا رادمانوفيتش، رئيس المجلس الرئاسي في البوسنة والهرسك. وبالنيابة عن مجلس الأمن، أرحب ترحيباً حاراً بالسيد رادمانوفيتش.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالتين من ممثلي صربيا وكرواتيا، يطلبان فيهما دعوتهما إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى المشاركة في النظر في البند، بدون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ستارتشفيتش (صربيا) والسيد فيلوفيتش (كرواتيا) المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد فالتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك.

تقرر ذلك.

أدعو السيد إنزكو إلى شغل مقعده على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/575، التي تتضمن الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ الموجهة من الأمين العام والتي يحيل بموجبها التقرير الثامن والثلاثين للممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك.

وفي هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها سعادة السيد فالتين إنزكو. وأعطيه الآن الكلمة.

**السيد إنزكو** (تكلم بالإنكليزية): أشكر المجلس على منحي الفرصة اليوم لكي أقدم تقريري الرابع بصفتي الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، والتقرير الثامن والثلاثين في آن واحد. وآمل أن يوفر العرض الذي أقدمه تفهّماً أفضل للحالة العامة في البوسنة والهرسك، والمرحلة التي نقف عندها الآن، والتحديات التي سنواجهها في المرحلة القادمة.

لقد مضى الآن ١٥ عاما بالتحديد على إبرام اتفاق السلام في دايتون الذي أنهى الأعمال العدائية في البوسنة والهرسك. ومنذ ذلك اليوم، أحرز تقدم كبير داخل البلد، ويشكل انضمام البوسنة والهرسك إلى عضوية مجلس الأمن والأعمال التي تمت بنجاح في المجلس مجرد دليل على التحسينات العديدة التي شهدناها في السنوات الخمس عشرة الماضية.

والتوافق غير كافيين. والمخزن أن مخططات الوطنيين داخل البلد ما زالت تعلقو التعاون والتوافق. والتقارير المرحلي للمفوضية الأوروبية الذي صدر قبل مجرد يومين أكد أن البوسنة والهرسك لا ترتقي إلى مصاف قدراتها، وأن البلد، في العام الماضي، لم يحرز سوى تقدم محدود في تلبية الشروط للتكامل الأوروبي. ولم يُحرز أساساً تقدم في الإصلاحات الرئيسية المطلوبة للتكامل الأوروبي - الأطلسي في العام الماضي.

والمؤسف أن التطورات التي حصلت في العام الماضي دلالة على الحالة التي كانت سائدة في السنوات الأربع الماضية. ففي حين أُحرز تقدم كبير في السنوات الـ ١١ الأولى بعد الحرب، حصل ركود في السنوات الأربع الماضية، وتم تضييع الوقت إلى حد كبير. وتواجه أسس البلد ومؤسساته، بما في ذلك إطارها المؤسسي، الصعوبات على نحو منتظم. وسمحوا لي أن أسوق لكم بعض الأمثلة الملموسة.

أولاً، حدث تغيير أساسي في التهجيمات الخطابية على الدولة. فلطالما أشار سياسيون قياديون من جمهورية صربسكا إلى استقلال كيانهم في المستقبل، وهم يزعمون أن البوسنة والهرسك "بلد مستحيل". ويكرر الزعماء أنفسهم أيضاً رفضهم للأحكام الصادرة عن محكمتين دوليتين تابعتين للأمم المتحدة، هما محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومفادها أن ثمة إبادة جماعية ارتكبت في سربرينيتسا، الأمر الذي يزيد من حدة التوترات. وأريد أن أبرز أنه على الرغم من هذه الخطب، توقفت الأحزاب الاتحادية عن الطعن في وجود جمهورية صربسكا توقفاً تاماً تقريباً. ومع ذلك، فإن الحزب البوسني الكرواتي البارز، الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، يدعو إلى كيان كرواتي منفصل. قد يكون ذلك أمراً غير واقعي، إلا أنه يزيد من التوترات في البلد على نحو لا لزوم له.

وفي ذلك الخصوص، فإنه من دواعي بالغ السرور أن يحضر هنا الرئيس رادمانوفيتش ممثلاً عن البوسنة والهرسك في هذا المحفل. وسمحوا لي أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لكي أهنئ السيد رادمانوفيتش على إعادة انتخابه لرئاسة البوسنة والهرسك وعلى توليه منصب رئيس المجلس الرئاسي بالأمس. وسمحوا لي أيضاً أن أهنئ كل مواطن في البوسنة والهرسك على القرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي في وقت سابق من هذا الأسبوع بالسماح لجميع البوسنيين بالسفر بدون تأشيرة إلى جميع بلدان منطقة شنغن بالاتحاد الأوروبي. ويشكل ذلك قراراً في غاية الأهمية، يبين التزام الاتحاد الأوروبي بالمستقبل الأوروبي للبوسنة والهرسك، ويبين أيضاً أن القادة السياسيين في البوسنة والهرسك بإمكانهم معالجة عملية الإصلاح الصعبة إذا تمكنوا من حشد الإرادة السياسية اللازمة.

وعلاوة على ذلك، تستمر الحالة الإقليمية في منطقة غرب البلقان في التطور بشكل إيجابي. وفي الصيف، قام الرئيس الصربي والرئيس الكرواتي بزيارتين تاريخيتين إلى البوسنة والهرسك أكدتا الحاجة إلى المصالحة والتعاون الإقليمي. وبالأمس القريب، في الأسبوع الماضي، اعتذر الرئيس تاديتش عن دور صربيا في مذبحه فوكوفار التي وقعت في عام ١٩٩١. وبنفس الأسلوب، قدم السيد بكير عزتبيغوفيتش، العضو البوسني الجديد في المجلس الرئاسي البوسنة والهرسك، اعتذاره الخاص لصربيا على الجرائم التي ارتكبتها الجيش البوسني ضد المدنيين الأبرياء خلال الحرب. ويشكل كل ذلك إجراءات وبواد إيجابية للمصالحة، تؤثر تأثيراً إيجابياً في المنطقة وفي البوسنة والهرسك.

ومع ذلك، ورغم الجو الذي شهد تحسناً في المنطقة، لا تزال الحالة السياسية في البوسنة والهرسك معقدة. واليوم، بعد ١٥ عاماً على توقيع اتفاق دايتون، لا يزال الحوار

وكذلك أُحرز تقدم ضئيل جداً في تنفيذ الأهداف والشروط المتعلقة بالفترة الانتقالية لمكتب الممثل السامي أو بإغلاقه، وهو ما قرره مجلس تنفيذ السلام.

وفي ما يتعلق بهدف ممتلكات الدولة، حصل في الواقع تراجع، لأن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا سنتت قانونها الخاص بشأن ممتلكات الدولة، وهو القانون الذي من شأنه، لو نُفذ، أن يسجل كل ممتلكات الدولة في ذلك الكيان لجمهورية صربسكا. وإذا جرى تنفيذ القانون رسمياً، فسيجعل من المستحيل التوصل إلى حل تفاوضي شامل يتعلق بممتلكات الدولة. وعليه، فمن شأن ذلك أن يجعل إغلاق مكتب الممثل السامي أصعب بكثير.

علاوة على ذلك، وبما يشبه الحالة المتعلقة بممتلكات الدولة، لم يُحرز تقدم في معالجة هدف ممتلكات الدفاع منذ تقرير الأخير. ونتيجة لذلك، فإن تقدم البوسنة والهرسك نحو الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) قد توقف، لأنها لم تتمكن من تلبية الشروط لتنفيذ خطة عمل العضوية في الناتو. وبالمثل، لا تزال سلطات جمهورية صربسكا بعيدة عن تلبية المطلب المعلق بإهاء إشراف بركو.

ونظراً لعدم إحراز تقدم، لم يتمكن مجلس تنفيذ السلام من اتخاذ قرار بشأن إغلاق مكتب الممثل السامي، مثلما كان متوخى بالفعل في عام ٢٠٠٦. وسوف يجتمع مجلس تنفيذ السلام من جديد في وقت لاحق من هذا الشهر للنظر في هذه الحالة. ومع ذلك، فإن القرار بإغلاق أو انتقال مكنتي يتعلق، في الحقيقة، باستعداد الزعماء السياسيين البوسنيين لتلبية الأهداف والشروط الموضوعية.

وعلى الرغم من الحالة المتزايدة صعوبة على الأرض، وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم في تلبية الشروط لإغلاق مكنتي، عملت في تموز/يوليه من طرف واحد على تخفيض عدد الموظفين بنسبة تفوق ٢٠ في المائة. فعندما وصلت إلى

ثانياً، لم تعمل المؤسسات على مستوى الدولة بكامل طاقتها خلال السنوات الأربع الماضية، ويعود ذلك أساساً إلى العرقلة السياسية. وبالمقارنة مع برلمان الدولة الأسبق، من العام ٢٠٠٢ إلى العام ٢٠٠٦، فإن البرلمان السابق أصدر قوانين أقل بمقدار الثلث.

ثالثاً، حدثت دوماً زيادة مشهودة في الإجراءات الأحادية الجانب، إذ سنت الكيانات ونفذت تشريعات مع إيلاء اعتبار ضئيل للدولة و/أو الكيان الآخر. وجمهورية صربسكا بشكل خاص، اعتمدت عدداً من القوانين التي تطعن في أولويات الشراكة الأوروبية، أو التي ترمي إلى تبديد الإصلاحات على مستوى الدولة. وحدثت أيضاً تطورات مماثلة في الاتحاد وإن كانت أقل تواتراً.

وأدت المشاكل المذكورة آنفاً إلى جمود سياسي وركود واضح خلال السنوات الأربع الماضية. ونتيجة لذلك، ومثلما يؤكد التقرير المرحلي للمفوضية الأوروبية، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في معالجة الإصلاحات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي. وأريد أن أذكر مجرد اثنين منها. ففي العام الماضي، قصرت السلطات على مستوى الدولة في معالجة الحكم الصادر عام ٢٠٠٩ عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن التمييز ضد بعض المواطنين في البوسنة والهرسك الذين مُنعوا من المشاركة الكاملة في الشؤون العامة، وتعيينهم في بعض مؤسسات الدولة.

وبالمثل، لم يُعتمد قانون للتعداد السكاني على مستوى الدولة، لأن الأحزاب السياسية لم تتمكن من الاتفاق على تنفيذ نتائج التعداد السكاني في المستقبل. وعلى المشرعين الجدد أن يتعاملوا الآن مع هذه المسألة. ولكن من غير المحتمل أن تتمكن البوسنة والهرسك من إجراء تعداد سكاني على مستوى الدولة في عام ٢٠١١ إلى جانب البلدان الأخرى في المنطقة وفي العالم.

مستعدين لتغيير طريقة عملهم السياسي. وسياسة المحصلة الصفرية يتعين استبدالها بالسياسة القائمة على التوافق والاستعداد لملاقاة الآخر في منتصف الطريق. ولا يسعني أن أعالي في التشديد على هذه النقطة. إنها شأن أساسي لاستقرار البلد وتطلّعه إلى الأمام. وفي هذا الصدد، تقع المسؤولية عما سيحدث في السنوات الأربع المقبلة بالتأكيد على عاتق السلطات المقبلة. فعليها أن تختار، وعندما تمضي في خيارها، يجب أن تتحمل المسؤولية عما سيحدث.

والخيار الذي يواجهه البوسنة والهرسك لا يكمن فيما إذا ستبقى كبلد، أو فيما إذا ستقسم. إنها ستبقى بالتأكيد. فتقسيم البلد أو الانفصال ليسا الحل. ولو أمكن تقسيم البوسنة والهرسك سلمياً، لكان حدث التقسيم عام ١٩٩٢. ومع ذلك، لم يكن الأمر ممكناً حينئذٍ وليس ممكناً الآن. إن تقسيم البلد من شأنه أيضاً أن يكون انتصاراً للسياسة التي قادها ميلوسيفيتش في الماضي. وعوضاً عن ذلك، فإن الخيار الذي تواجهه البوسنة والهرسك هو إما أن تختار إعادة الإدماج أو الإصلاح، وبذلك تنضم إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، أو أن تختار حالة الجمود والعزلة.

في ضوء الحالة التي وصفتها، لا يزال يتعين على المجتمع الدولي أن يبقي اهتمامه منصبا بالكامل على البوسنة والهرسك. ولا بد لنا من أن نرافق السلطات في البوسنة والهرسك على المسار الأوروبي - الأطلسي، ويتعين على المجتمع الدولي أن يوضح للحكومات المقبلة ما نتوقه منها في المرحلة المقبلة. وكخطوة أولى لإعادة توليد الزخم، علينا أن نحض السياسيين على تشكيل حكومات على جميع المستويات تركز على البرنامج الأوروبي - الأطلسي. غير أن تشكيل الحكومة، وخاصة على مستوى الدولة، قد يستغرق وقتاً طويلاً، خاصة بعد أن أعرب بوضوح بعض السياسيين

البوسنة والهرسك العام الماضي، كان لا يزال في مكثي ٢٢٠ موظفاً؛ أما الآن فيوجد ١٦٠ موظفاً. وكان مكثي قبل عدة سنوات يضم بطبيعة الحال ٨٠٠ موظف. وأحلت أيضاً مسؤولية التدقيق في بعض المسؤولين المعينين من الكيان والكانتون على السلطات المحلية المعنية، بروح من الانتقال والمزيد من الملكية المحلية.

وفي ذلك الجو العام الذي ذكرته، أُجريت الانتخابات العامة في الشهر الماضي. ووصفت وسائط الإعلام الدولية تلك الانتخابات بأنها حدث هام بالنسبة إلى مستقبل البلد، الذي سيقدر ما إذا كان سيتقدم صوب التكامل الأوروبي - الأطلسي، أو سيتراجع صوب التفكك نظراً لتزايد الدعوات من الكيانات الصغرى إلى الانفصال.

ولقد أجرت السلطات الانتخابية البوسنية تلك الانتخابات بكفاءة. وخلصت البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات إلى أن الانتخابات جرت عموماً وفقاً للمعايير الدولية. ونسبة المشاركين في الانتخابات العامة كانت حوالي ٥٧ في المائة، وهي أعلى نسبة في أي انتخابات منذ عام ٢٠٠٢. وفي الوقت نفسه، إذا قارنا هذه الانتخابات مع الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٦، نجد أن هناك زيادة نسبتها ١٨ في المائة في عدد الناخبين. وهذا خبر جيد يدل على تزايد اهتمام المواطنين بمستقبل بلدهم.

وفي الوقت نفسه، أُجريت الانتخابات على أساس قانون الانتخابات الحالي، الذي لا يتوافق مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وهذا لا يؤثر على شرعية الانتخابات، لكن هذه المشكلة يجب حلها على نحو عاجل بعد تشكيل الحكومة الجديدة.

وأود أن أبرز أن البوسنة والهرسك، بغية أن تصبح كاملة الاستدامة وأن تمضي إلى الأمام صوب التكامل الأوروبي - الأطلسي، سوف تحتاج إلى زعماء سياسيين

قبل، لا يزال من المهم وجود قوة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك مع ولاية تنفيذية. وعلى أن أشدد على أن من المهم إبقاء عدد كاف من القوات في الميدان لتوفير مستويات كافية من الطمأنينة لمواطني البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، أوصي بشدة بتحديد قرار مجلس الأمن في الأسبوع المقبل بشأن القوة التابعة للاتحاد الأوروبي.

إن استمرار إيلاء اهتمامنا للبوسنة والهرسك هو السبيل لبلوغ الهدف الذي ننشده جميعا، حيث يمكن للبوسنة والهرسك أن تمضي قدما نحو الإدماج الكامل في المسار الأوروبي - الأطلسي وفقا لقدرتها الخاصة بها، وهذا يعني كل ما ينطوي عليه الإدماج من ملكية كاملة ومسؤوليات كاملة. وأنا مقتنع حقا بأن هذه الإمكانية يمكن أن تصبح حقيقة، وبوصفي ممثلا ساميا وممثلا خاصا للاتحاد الأوروبي سوف أكرس كل جهودي للمساعدة في جهود البوسنة والهرسك ودعمها في هذا الاتجاه. كذلك أعول على استمرار دعم المجلس في هذا الصدد.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد إنزكو على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

**السيد رادمانوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالبوستنية؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية):** يشرفني أن أحاطب مجلس الأمن في المناقشة بشأن البوسنة والهرسك. إن مناقشة اليوم ستيسر تفهما أفضل للحالة السياسية في البوسنة والهرسك والتقدم الذي حققه البلد في الفترة السابقة.

منذ آخر تقرير صدر للأمين العام (انظر S/2010/235)، حصلت أشياء كثيرة في البوسنة والهرسك غيرت من الحالة في البلد. وتوجد آراء عديدة مختلفة وتحليلات بين الجهات السياسية الفاعلة والمواطنين،

عن رغبتهم في التراجع عن الإصلاحات المتفق عليها سابقا وتحويل عدد من الاختصاصات من الدولة إلى الكيانات.

علاوة على ذلك، علينا أن نصر بشدة على الحفاظ على السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وإطارها الدستوري. ومن سوء الطالع أن هذا التشديد لا يزال ضروريا. ويجب علينا أن نوضح بأن البوسنة والهرسك ليس لها مستقبل في الاتحاد الأوروبي وفي الناتو إلا بوصفها بلدا واحدا، أما التشدد بالكلام عن استحالة أن تكون البوسنة والهرسك دولة، فلا بد من الكف عنه.

إلى جانب تلك المسائل الأساسية، نريد للبوسنة والهرسك أن تتقدم بسرعة نحو الاتحاد الأوروبي والناتو. وهذا يصب في مصلحة البوسنة والهرسك وفي مصلحة المجتمع الدولي أيضا. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نشجع بقوة البوسنة والهرسك على التصدي للمشاكل الرئيسية المحددة في التقرير المرحلي للمفوضية الأوروبية، من قبيل حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وقانون التعداد وغير ذلك من الأولويات الرئيسية للشراكة الأوروبية. وينبغي لنا أن نشجع البوسنة والهرسك على الوفاء بالأهداف الخمسة والشرطين اللازمين التي وضعت للانتقال وإغلاق مكتب الممثل السامي. وأخيرا، علينا أن نشجع البوسنة والهرسك على البدء بتغييرات دستورية، تتم خطوة بخطوة لتشكيل بلد قادر على الاستدامة ذاتيا وقادر على التصدي لتحديات الاندماج في البرنامج الأوروبي - الأطلسي. إننا لا نتكلم هنا عن إضفاء الطابع المركزي على الدولة أو تعزيز مركزية المؤسسات؛ إننا نتكلم عن تعزيز كفاءة مؤسسات الدولة.

في غضون ١٠ أيام، ستحل الذكرى الخامسة عشرة لاتفاق دايتون للسلام. وفي هذا السياق، علينا أن نكفل عدم ترك العمل في البوسنة والهرسك قبل إنهائه. وكما قلت من

في تاريخ أوروبا الحديث أو في تاريخ العالم كان أسرع وأجح تنفيذًا من ذلك الاتفاق. أما الذين غير راضين عن وتيرة التقدم في البوسنة والهرسك فيأهم يسعون إلى حل يتمثل في تحدي ذات الأسس التي قام عليها اتفاق السلام الحالي، وهذا ما من شأنه إلا أن يؤدي بنا إلى صراعات ونزاعات جديدة.

ومنذ نهاية الحرب، نفذت البوسنة والهرسك جميع العناصر الرئيسية لاتفاق دايتون للسلام. وأرست دعائم لسلام مستقر؛ وتعمل البلد وفقا للقواعد الدستورية التي وردت في اتفاق دايتون للسلام؛ لقد استرد معظم اللاجئين والأشخاص المشردين ممتلكاتهم وعاد كثيرون منهم إلى بيوتهم.

وتبعًا لذلك، تعتبر البوسنة والهرسك قصة نجاح بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى في المنطقة. فقد أجريت ستة انتخابات برلمانية، وآخر بضعة منها نظمتها بالكامل السلطات المحلية. وعلى الصعيد المحلي، برز حيز اقتصادي واحد. فمؤشرات الاقتصاد الكلي مستقرة وتظهر اتجاهًا صاعدًا بطيئًا غير أنه إيجابي. وتم بنجاح تطبيق الضريبة القيمة المضافة. وتم بنجاح أيضا تنفيذ إصلاحات قطاع الدفاع والقوات المسلحة. وفي أعقاب قيام القوات المسلحة الدولية بالعمليات الأولية لإلقاء القبض على المتهمين من مجرمي الحرب، تم القبض على معظم الآخرين، وقامت السلطات المحلية بتسليمهم إلى المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي. وأجريت محاكمات جرائم الحرب في المحاكم الوطنية.

لقد أصبحت البوسنة والهرسك عضوا في مجلس أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى، وقد انضم البلد إلى برنامج الشراكة من أجل السلام الذي تنفذه منظمة حلف شمال الأطلسي، وأصبح عضوا في الرابطة الأوروبية

فيما يتعلق بالتقدم المحرز في البوسنة والهرسك. وحتى الآن لم توحّد الرئاسة موقفها بشأن هذه المسألة. اسمحوا لي، بوصفي رئيسا لمجلس الرئاسة، أن أقدم وجهة النظر المتفق عليها مع العضوين الآخرين في مجلس الرئاسة بشأن الحالة في البوسنة والهرسك بالإضافة إلى التطورات الممكنة في المستقبل.

من الشائع اليوم أن نتكلم عن البوسنة والهرسك بعبارات شديدة القتامة، كما تم مؤخرا في هذه القاعة. فالبوسنة والهرسك ساحة مثالية لاختبار مختلف النظريات. وبخلاف الأقاليم الأخرى المماثلة في العالم التي ينخرط فيها المجتمع الدولي، تعتبر البوسنة والهرسك بشكل عام مثالا ناصعا على جهود بناء السلام التي يقوم بها المجتمع الدولي. وهذا يؤكد العديد من التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة، والمؤسسات المستقلة والمنظمات غير الحكومية. وحتى أكون أمينًا في كلامي، أقول إن البوسنة والهرسك شهدت في الأشهر الستة الماضية تأخيرا طفيفا في عملية إصلاحها وانتقالها. وقد كان أحد الأسباب لذلك أن البوسنة والهرسك شهدت سنة انتخابية، انصب فيها تركيز الكيانات السياسات على الحملة الانتخابية وحذب الناخبين أكثر من تركيزها على المشاكل الحقيقية في البلد.

يصادف هذا العام الذكرى الخامسة عشرة لتوقيع اتفاق دايتون للسلام بشأن البوسنة والهرسك. فقبل ١٥ عاما خرجت البوسنة والهرسك من صراع مأساوي عصف بالاستقرار في البلد والمنطقة برمتها. أما اليوم وبعد ١٥ عاما، فإننا نتساءل عما حققناه بشأن جميع ما وقعنا ووافقنا عليه. أود أن أقول إنه بفضل مزيج من جهود المجتمع الدولي والسلطات المحلية، حققت البوسنة والهرسك تقدما كبيرا في فترة ما بعد الحرب، وهذا مثال جيد بالمقارنة مع العديد من المناطق في العالم التي تحظى بنفس القدر من الأهمية البالغة. ومن الصعب للمرء أن يجد مثالا على اتفاق سلام

وكل التغييرات في البوسنة والهرسك يجب أن تقوم على أساس سيادة القانون. لذلك، فإن التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام أمر ضروري. واتفاق دايتون هو في الأساس اتفاق وليس إطاراً نختار ونأخذ منه ما يوافقنا فحسب ونتجنب أي التزامات أخرى. وفيما يتعلق بقرارات مكتب الممثل السامي المعدلة للمرفق ٤ للاتفاق، من الواضح أن الاتفاقات القانونية ينبغي ألا يتم تغييرها إلا الطريقة نفسها التي اعتمدت بها، ما لم يتفق على خلاف ذلك. وعليه، سوف تستمر المناقشات بشأن هذه المسائل.

إن مشكلة بناء دولة قادرة على القيام بوظائفها لا يمكن أن تحل بمجرد تغيير الإجراءات الدستورية والقانونية لإصدار القرارات في البوسنة والهرسك، بهدف زيادة أو تقليص المركزية أو اللامركزية. فهذا حل مفرط في البساطة وخطير للمشاكل السياسية المعقدة والحساسة للبلد. ففي بلد مركّب ومتعدد الأعراق مثل البوسنة والهرسك، يضع نهج من هذا القبيل شرعية الحكومة على المحك ويشيع الاضطراب في منطقة لم تعرف الاستقرار الكامل بعد.

والمصالحة الوطنية والثقة شرطان أساسيان لبناء دولة قادرة على القيام بوظائفها، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون مقاضاة كل مجرمي الحرب من جميع الدول في البوسنة والهرسك. ومحكمة لاهاي قد أقرت بتعاون البوسنة والهرسك في هذه المسألة، مما يجعل أي ملاحظات أخرى في هذا الشأن غير ضرورية.

كانت هناك حالة من عدم التفهم لمشكلة عودة اللاجئين من جانب السياسيين المحليين في البوسنة والهرسك، بل ومن جانب المجتمع الدولي، جزئياً. وفي الواقع، ما من بلد في العالم فعل أكثر مما فعلته البوسنة والهرسك من أجل عودة اللاجئين. والعودة المستدامة للاجئين ما زالت تشكل تحدياً، والبوسنة والهرسك تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي في هذا

للتجارة الحرة، مما أدى إلى التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وقد أنجز البلد ١٧٤ مطلباً مع الاتحاد الأوروبي من أجل نظام يسمح لرعاياه بالدخول من دون تأشيرة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، وقد تم اتخاذ قرار إيجابي بالفعل بهذا الشأن. والإصلاحات جارية في مجال الإدارة العامة والعدالة والتعليم العالي، ودائرة الإذاعة العامة، واتساق الدستور مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ.

وأذكر أنه نتيجة التطور الإيجابي في الحالة السياسية والأمنية في البوسنة والهرسك خفضت الناتو من قواتها في البوسنة والهرسك ومن وجودها في سراييفو. وخفضت قوة الاتحاد الأوروبي من قواتها في البوسنة والهرسك نتيجة للتقدم الواضح في تهيئة بيئية آمنة ومستقرة.

وهناك وجهات نظر مختلفة في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بدور ووضع مكتب الممثل السامي في المستقبل. يؤيد الممثلون السياسيون للشعب الإبقاء بصورة دائمة على مكتب الممثل السامي في البوسنة والهرسك، غير أن ممثلين آخرين يعتقدون أن إغلاقه لازم وينبغي نقل وظائفه إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ربما في أعقاب الحرب كانت بعض الأسباب الموجبة لوجود مكتب الممثل السامي، أما بعد ١٥ عاماً من ذلك، فقد تقلصت تلك الأسباب بدرجة كبيرة.

وكان التقرير الأخير للمفوضية الأوروبية بشأن البوسنة قد أوضح أنه لا يمكن للبوسنة والهرسك أن تتخذ أي خطوات أخرى في عملية الاندماج الأوروبي إلا بعد أن يكتمل تحويل مكتب الممثل السامي إلى ممثل خاص للاتحاد الأوروبي.

البوسنة والهرسك في الساحة الدولية وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

ويرى وفدي أن توطيد السلام والاستقرار الدائمين في البوسنة والهرسك يستوجب تكثيف الحوار بين القوى السياسية الرئيسية في البلد والتوصل إلى تفاهم بينها. ولذلك، نرحب بعقد الانتخابات العامة التريهة والمنظمة في البوسنة والهرسك في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. ونحن مقتنعون بأن هذا هو الطريق الذي يجب أن تسلكه.

إلا أننا نأسف للغة الخطاب المسببة للخلاف التي يستخدمها أحد الأطراف، والتي لا تسهم في تهيئة مناخ سياسي مؤات لعملية الاندماج الداخلي وبناء السلام والمصالحة. كما أنها علامة غير مبشرة أن يكون هناك من يسعى إلى عرقلة عمل وسلطة الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وعلى الأطراف السياسية الفاعلة المعنية أن تعمل على النهوض بالمفاوضات والمصالحة بوصفها السبيل الوحيد للتغلب على الخلافات بشكل بناء وتجنب المواجهات التي من شأنها أن تعرض استقرار البلد وإطاره الدستوري للخطر. وما من شك في أن حكومة للوحدة هو السبيل لتحقيق إعادة البناء الوطني والاندماج في المؤسسات الأوروبية الأطلسية في نهاية المطاف.

وأود أن أشدد على أهمية استمرار دعم المجتمع الدولي لجهود حكومة البوسنة والهرسك لتعزيز سيادة القانون. ولهذا السبب، نؤيد توصية الممثل السامي بالإبقاء على تواجد قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في عام ٢٠١١، بالنظر إلى دورها الهام في مواصلة توفير السلام والأمن للسكان من خلال دعم مكتب الممثل السامي.

ونحن نرى أن احترام مؤسسات العدالة الوطنية وتعزيزها عنصران أساسيان في مكافحة إفلات أولئك المسؤولين عن الجرائم الجسيمة التي ارتكبت في الماضي من

المجال. وفضلاً عن ذلك، لا بد للمجتمع الدولي من أن يتعامل مع حقيقة أنه داخل مساحة ٥٠٠ كيلومتر من غرب البلقان - تضم كرواتيا وصربيا والبوسنة والهرسك - تتفاوت المعايير القانونية بشأن عودة اللاجئين، الأمر الذي نتج عنه مزيد من الإجحاف لمعشر اللاجئين.

وكل بلد في غرب البلقان يمضي قدماً في الوقت الحالي صوب تحقيق المركز المطلوب لقبول انضمامه إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، ولئن كانت البوسنة والهرسك قد تخلفت عن جيرانها، إلا أنها لم تتأخر كثيراً كما يتعلل البعض.

كل هذه أسباب تشجع البوسنة والهرسك في رحلتها صوب عضوية الاتحاد الأوروبي، الذي تنتمي إليه عن حق؛ وصوب التحويل السريع لمكتب الممثل السامي؛ وصوب تمكين قادة البوسنة والهرسك من التفاوض والتصرف وفقاً لاتفاقاتهم بدون أي ضغوط خارجية. فالاتفاق والتفهم والمساواة والتسامح أساس كل إصلاح في البوسنة والهرسك وينبغي تشجيعها والإشادة بها.

**السيد هيلر (المكسيك)** (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب بالسيد نيويسا رادمانوفيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك. كما أود الترحيب بالسيد فالنتين إنشكو، الممثل السامي في البوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وأشكره على تقريره (انظر S/2010/575، المرفق).

تشيد المكسيك بالمشاركة الفعالة للبوسنة والهرسك كعضو منتخب في مجلس الأمن، وهو ما يدل على التقدم الذي حققه هذا البلد في السنوات الأخيرة في سياق لا يخلو من الصعاب. إن رحلتها للاقتراب استراتيجياً أكثر من الاتحاد الأوروبي وإقامة علاقات أكثر مرونة مع جيرانها في مناخ تعاوني أكثر هي خطوة عامة إلى الأمام لترسيخ دور

العقاب، وبغية تعزيز المصالحة الوطنية وسيادة القانون. ونرحب باعتماد الاستراتيجية المنقحة لتنفيذ المرفق ٧ لاتفاق دايتون للسلام، والمتعلق بعودة النازحين واللاجئين. ونثق بأن هذه الخطوة ستسهم إسهاماً كبيراً في العودة الطوعية والمستدامة لـ ١١٣ ٠٠٠ شخص ما زالوا مشردين داخلياً، يعيش أكثر من ٧ ٠٠٠ منهم في ظروف من الفقر.

وهي علامة بالغة الأهمية للبلد، قد أحرقت بطريقة هادئة وسلمية. ولا توجد أي تهديدات مباشرة لاتفاق دايتون للسلام. لقد تأكد أن البوسنة والهرسك مقومات البقاء باعتبارها دولة عن طريق انتخابها عضواً غير دائم في مجلس الأمن وبالعامل الناجح الذي يقوم به وفدها في هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة.

ونكرر دعوتنا للقادة السياسيين في البوسنة والهرسك وبلدان المنطقة للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بغية السماح لها بإنجاز ولايتها بفعالية، لا سيما من خلال الإسهام بتقديم المعلومات فيما يتعلق بالقضايا المفتوحة لجرائم الحرب والجرائم ضد البشرية التي تتحرى عنها المحكمة حالياً، لخدمة العدالة والإسهام في جهود المصالحة وتحقيق الاستقرار في المنطقة في مرحلة ما بعد الصراع.

وفي هذه الظروف، فإن استمرار مكتب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، الذي يتمتع بصلاحيات بون الاستثنائية، لم يعد له معنى وأصبح يؤدي إلى نتائج عكسية. ومن شأن أية خطوة انفرادية يتخذها الممثل السامي أن تعاقم الحالة وتستدعي رداً من الأطراف البوسنية.

ويشهد إجراء أبناء البوسنة للانتخابات بنجاح وفقاً للمعايير الدولية، على النحو الذي أكده المراقبون الدوليون، على نضج الدولة البوسنية وقدرة مواطنيها على اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل وطنهم بدون وصاية خارجية.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل بناء مع هؤلاء القادة الذين انتخبهم مواطنو البوسنة والهرسك، بما في ذلك جمهورية صربسكا.

ونرى أن المهمة الرئيسية للمجتمع الدولي في مرحلة ما بعد الانتخابات تتمثل في نقل المسؤولية عن مستقبل البوسنة والهرسك إلى البوسنيين أنفسهم بشكل كامل. ومن الناحية العملية، يعني ذلك كفالة تهيئة الظروف الملائمة لتحويل مكتب الممثل السامي إلى بعثة للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وفي إطار المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام، وافقنا على خارطة طريق لتحقيق ذلك الهدف - صيغة ٢+٥. وفي أعقاب تشكيل هياكل السلطة في البوسنة والهرسك والكيانات، من الضروري الآن أن نستأنف مهمتنا.

وختاماً، نكرر دعم المكسيك لعمل الممثل السامي، ونأمل في أن البوسنة والهرسك ستمكن من التغلب على خلافاتها بشكل نهائي وتوطيد أركان دولة ديمقراطية متعددة الأعراق يمكن لجميع مواطنيها، شأنهم شأن مواطني البلقان كافة، أن يتمتعوا بمستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً كجزء لا يتجزأ من أوروبا.

**السيد تشوركن (الاتحاد الروسي)** (تكلم بالروسية): نرحب باشتراك السيد رادمانوفيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، في جلسة اليوم. وقد استمعنا باهتمام إلى تقييمه للحالة في ذلك البلد. ونحن ممتنون للممثل السامي في البوسنة والهرسك، السيد إنشكو، على التقرير المقدم عن التطورات في البوسنة والهرسك (انظر S/2010/575، المرفق).

وكما رأينا، فإن الحالة في البوسنة والهرسك ما زالت معقدة، وإن كنا لا نود أن نغالي بشأنها. فالانتخابات العامة،

على جهوده الرامية إلى تعزيز العملية السلمية في إطار اتفاق دايتون للسلام.

إننا ندعم البوسنة والهرسك في مساعيها لاستكمال تنفيذ اتفاق دايتون وتحقيق الأهداف التي وضعها المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام، التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى إغلاق مكتب الممثل السامي. كما نرحب بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك في عدد من المسائل، ومنها مثلاً استقرار الحالة الأمنية، وإجراء انتخابات عامة خلال تشرين الأول/أكتوبر بطريقة سلمية ونزيهة، واستيفاء الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي بشأن رفع القيود عن تأشيرات السفر.

ورغم ذلك تبقى التحديات التي تواجهها البلاد عديدة. فقد أُلقت الفترة التي سبقت الانتخابات بظلالها، وأدت إلى تجميد بعض الإصلاحات الهامة. وإذ نأسف للخطابات التي هاجمت اتفاق دايتون للسلام وسيادة الدولة وقوانينها وصلاحياتها خلال الانتخابات، فإننا نحث كافة الأطراف المعنية على التوصل إلى تفاهم قريباً حول تشكيل حكومة تتطلع إلى الأمم، وتجري حواراً منفتحاً لتحقيق المصالحة، وتتبع منحى إصلاحياً يحقق تقدماً ملموساً للمواطنين بغض النظر عن انتمائهم الإثني.

لقد بات من الضروري تهئية الظروف للمضي قدماً في عدد من القضايا، ومنها إنحاز الإصلاحات الدستورية والاقتصادية، وإيجاد حل لممتلكات الدولة، لا سيما الممتلكات الدفاعية، وإجراء التعيينات في عدد من المراكز الأساسية. كما أن العودة المستدامة للاجئين لا تزال أمراً هاماً لتحقيق السلام الدائم.

كما نعبر عن دعمنا لدور المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إقامة العدل في المنطقة منعا لتكرار مآسي الماضي. ونرى أن على المجتمع الدولي أن يستمر في

ومن غير المقبول أن نربط صيغة ٢+٥ بتحقيق الأهداف في إطار ما يسمى بالبرنامج الأوروبي - الأطلسي للبوسنة والهرسك. لقد تكلم الممثل السامي عن ذلك بإسهاب - ربما بإسهاب مفرط - ومن غير المقبول بصورة خاصة ربط ذلك بتحقيق الإصلاح الدستوري، الذي قد يتعارض مع البرنامج، المتفق عليه بصورة جماعية من قبل المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام، من أجل إغلاق مكتب الممثل السامي.

وتبرهن الدروس المستفادة من مبادرة بوتيمير على أن الخطط الجاهزة من الخارج لا يمكن أن تؤدي سوى لتعقيد الحوار بين البوسنيين وتشجيع طرف بشكل غير مبرر. ونعتقد أنه، فيما يتعلق بمسألة أساسية للغاية بالنسبة لمستقبل البوسنة والهرسك، لا يمكن تحديد أي تعديل قسري إلا بموافقة الشعوب المؤسسة الثلاثة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق دايتون للسلام.

وتتفق مع الرأي القائل إنه من المستصوب أن نبدأ دونما تأخير في تنفيذ التوصيات التي وضعتها في كانون الأول/ديسمبر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. إنه يمكن، بل يجب، تنفيذها على أساس التوافق فيما بين الأطراف البوسنية. ولا نستطيع تأييد تفسير فضفاض للفتوى الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أو المحاولات تحت تلك الذريعة لتحقيق تنقيح أساسي لهيكل دايتون برمته. فأية خطوة نحو الإصلاح الدستوري ينبغي أن تدرج على نحو صارم في الإطار القانوني لاتفاق دايتون.

**السيد عسّاف** (لبنان): أود بداية أن أشكر فخامة الرئيس نيبويشا رمضانوفيتش على البيان الذي أدلى به. كما أود أن أشكر الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، السيد فاليتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة، وأثنى

واستمرار الحوار والتعاون وسيلتان أساسيتان لتحقيق ذلك الهدف. وندعم الجهود الدولية المبدولة لتيسير الحوار السياسي الرفيع المستوى بين مختلف الأطراف الفاعلة في البوسنة والهرسك. ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ أن الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، ووفقا لولايته بموجب اتفاق دايتون للسلام، قد واصل اتصالاته مع جميع الأحزاب السياسية بغية تعزيز الوحدة والتعاون بين جميع الطوائف في ذلك البلد.

وترحب الصين بالدور الإيجابي الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق دايتون للسلام وتدعم عمل الممثل الخاص وقوة الاتحاد الأوروبي. ويحدونا الأمل أن تزيد قوة الاتحاد الأوروبي دعمها لبناء قدرة القوات المسلحة للبوسنة والهرسك كي يتمكن البلد من الاضطلاع بمسؤوليته عن صون سيادة دولته ذاتها وأمنها واستقرارها في أقرب وقت ممكن.

ونرحب بالمساعدة التي يقدمها صندوق النقد الدولي إلى البوسنة والهرسك للمساعدة على الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي في البلد. والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي في مواصلة تقديم الدعم إلى البوسنة والهرسك من أجل ضمان تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو دائم.

**السيد أبكان** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ ببيان بالإعراب عن الترحيب الحار بالرئيس رادمانوفيتش وأن أشكره على البيان الذي أدلى به. كما أود أن أتقدم له وللسيد عزتبيغوفيتش وللسيد كومتشيتش بالتهنئة على انتخابهم أعضاء في المجلس الرئاسي للبوسنة والهرسك وعلى إجراء الانتخابات بشكل ناجح.

كما يسرنا أن نرى بين ظهرائنا مرة أخرى الممثل السامي، السيد إنزكو. وأريد أن أشكره على الجهود الدؤوبة

دعم البوسنة والهرسك في جهودها للتغلب على الصعوبات السياسية وتحقيق التوازن المناسب بين المركزية واللامركزية. فبعد مرور خمسة عشر عاما على توقيع اتفاقات دايتون، يحدونا الأمل في أن نخطو البوسنة والهرسك خطوات ثابتة نحو تحقيق الاستقرار والرفاه الذي تصبو إليه ويستحقه جميع أبنائها.

**السيد لي باودونغ** (الصين) (تكلم بالصينية): تحل

هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتفاق دايتون للسلام. والحالة الراهنة في البوسنة والهرسك هادئة بصورة عامة. ونرحب بإجراء الانتخابات العامة بسلاسة في البوسنة والهرسك في تشرين الأول/أكتوبر، وبالتقدم المحرز في إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون، وكذلك التحسينات الاقتصادية المطردة.

ومع ذلك، نلاحظ أيضا أن البوسنة والهرسك لا تزال تواجه حالات وصعوبات معقدة في طريقها نحو تحقيق الاستقرار والتنمية. وتحترم الصين استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامة أراضيها وجميع طوائفها العرقية في اختيارها المستقل لسبل التنمية. إن مستقبل البوسنة والهرسك بأيدي شعوبها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يحترم ملكية هذه الشعوب وقيادتها.

ويحدونا الأمل أن تركز جميع الطوائف العرقية في البوسنة والهرسك اهتمامها على المصالح الطويلة الأجل لدولتها، وتنفيذ اتفاق دايتون للسلام بشكل فعال، ومتابعة الحوار بنشاط وتعزيز الثقة السياسية، والمصالحة الوطنية. ونتطلع إلى تشكيل الحكومة الجديدة للبوسنة والهرسك في الوقت المناسب، وإنجاز الإصلاحات الدستورية، والانتعاش الاقتصادي، وإرساء سيادة القانون والتنمية الاجتماعية.

إن صون السلام الدائم والاستقرار في البوسنة والهرسك وفي منطقة البلقان من مصلحة جميع الأطراف،

الصعيد الإقليمي عنصرا رئيسيا في سعينا لتحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

وفي هذا السياق، فإن المبادرة التركية بعقد اجتماعين ثلاثيين رفيعي المستوى بين تركيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا، وكذلك بين تركيا والبوسنة والهرسك وصربيا تسهم بالتأكيد في تعزيز التفاهم والتعاون على الصعيد الإقليمي. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتحسن الذي طرأ مؤخرا على العلاقات فيما بين الشركاء الإقليميين. إن زيارة رئيس صربيا إلى سريبرينيتشا، والقرار الذي اتخذته البرلمان الصربي بشأن سريبرينيتشا، والإعلان الصادر عن السيد عزتبيغوفيتش بشأن الجرائم المرتكبة خلال الحرب والإعلان المماثل الصادر عن الرئيس تاديتش بشأن فوكوفار، تشكل جميعها خطوات إيجابية نحو تحقيق المصالحة الإقليمية. ونشجع هذه الأعمال والمبادرات، التي تعزز التعاون الإقليمي وتسهم في تحسين الحياة اليومية لشعوب المنطقة.

ومن نفس السياق، نرحب بالقرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي بتحرير نظام التأشيرات المنطبق على مواطني البوسنة والهرسك. ونعتقد أن ذلك القرار يُعد خطوة أخرى تساعد على بقاء المنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك حيا. وعلاوة على ذلك، تدعم تركيا وتقدر الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في مساعدة البوسنة والهرسك على احتلال المكانة المناسبة في أسرة الأمم الأوروبية، بطرق منها تحقيق الاستقرار من خلال بعثة الشرطة التابعة للاتحاد وعملية ألتيا.

وتدعم تركيا، بوصفها مساهما فعالا في هاتين البعثتين، تمديد الولاية التنفيذية لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، ولا تزال مستعدة لمواصلة مساهماتها. ونعتقد أن مستقبل المنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل أوروبا بأكملها. وندعم على نحو وطيء طموحات البوسنة والهرسك من أجل الاندماج الكامل في المؤسسات الأوروبية

التي يبذلها وعلى روح القيادة التي يتحلى بها، كما نشكره على تقريره الشامل (انظر S/2010/575، المرفق) وعلى الإحاطة الإعلامية المستنيرة التي أدلى بها اليوم.

وفي غضون بضعة أيام، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لتوقيع اتفاق دايتون للسلام المتعلق بالبوسنة والهرسك. وبالتأكيد لم تمر هذه السنوات الخمس عشرة بسهولة. ولكن بالرغم من الصعوبات التي ووجهت، تحققت تطورات إيجابية كبيرة. ونستطيع أن نجزم بأن البوسنة والهرسك قد برهنت على أنها دولة تتوفر لها مقومات البقاء. وهكذا، فإن تواجد البوسنة والهرسك في مجلس الأمن يشكل علامة جلية على مقدار الثقة التي يوليها المجتمع الدولي لهذا البلد.

وعلى نفس المنوال، نعرب عن سرورنا بالانتخابات التي تمت بنجاح في ٣ تشرين الأول/أكتوبر والتي قال عنها المراقبون الدوليون إنها أجريت وفقا للمعايير الدولية بصورة عامة. ونرحب بمستوى النضج الذي أظهرته جميع العناصر الفاعلة في البلد، ونأمل أن يتم قريبا تشكيل حكومة عريضة القاعدة لتناول القضايا العديدة التي تنتظر البلد.

وبوصف تركيا ذاتها بلدا من بلدان البلقان، فإنها تعلق أهمية كبيرة على تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة. وإننا ندرك أن وجود دولة البوسنة والهرسك الديمقراطية وذات السيادة والمستقرة والفعالة، داخل حدودها المعترف بها دوليا، يعتبر شرطا مسبقا لا غنى عنه لتحقيق ذلك الهدف. ولهذا السبب فإنه، بالإضافة إلى علاقاتنا الثنائية الممتازة، كما يتبين من الزيارات الأخيرة التي قام بها رئيسنا ووزير خارجيتنا، وكما تم تأكيده مرة أخرى في تقرير الممثل السامي، تواصل تركيا بذل كل جهد ممكن لمساعدة البوسنة والهرسك في مساعيها من أجل تعزيز التعاون الإقليمي. وفي الحقيقة، ينبغي أن يكون تولي زمام الأمور والشمولية على

الأطراف تتبنى رؤية مشتركة وتعمل وفقا لها، بدلا من أن تحقق مصالح إثنية ضيقة. ولذلك ندعم القوى الديمقراطية في البلد، ونظل على أمل في أن تتغلب المثل والطموحات الديمقراطية لشعوب البوسنة والهرسك على الاتجاهات الانقسامية في نهاية المطاف.

ومن جهة أخرى، نعتقد أن إدماج البوسنة والهرسك في الهياكل الأوروبية الأطلسية سيقضي على أي شعور بالاستبعاد، ويزرع الثقة في شعوب البوسنة والهرسك ويضمن مستقبلها في أن تصبح بلدا أوروبيا كاملا وقويا ومستقرا وآمنا. وتلتزم تركيا التزاما كاملا بتحقيق هذا الهدف. وسنبذل كل ما في وسعنا من أجل مساعدة شعوب البوسنة والهرسك، بدون أي تمييز فيما بينها، على تبوء المكانة اللائقة بها في المجتمع الدولي.

**السيد براينس (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر الممثل السامي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا للتو وأن أؤكد له دعم فرنسا. كما أود أن أرحب بالسيد رادمانوفيتش، رئيس المجلس الرئاسي للبوسنة والهرسك.

وقبل بضعة أيام، قرر وزراء الخارجية الـ ٢٧ لدول الاتحاد الأوروبي إلغاء الالتزام بتأشيرة الإقامة القصيرة لمواطني البوسنة والهرسك. ويعد ذلك تقدما كبيرا، أولا وقبل كل شيء، لمواطني البوسنة والهرسك، الذين يستطيعون الآن السفر بسهولة أكبر داخل أوروبا. غير أن هذا يعني أيضا تقدما بالنسبة للقادة السياسيين، الذين يمكنهم أن يروا في هذا القرار الصادر عن الاتحاد الأوروبي النتائج المحددة للجهود التي بذلوها. كما يبين هذا القرار إلى أي مدى يمكن أن تحقق وحدة قادة البوسنة والهرسك في العمل تجاه تحقيق الهدف المشترك، النتائج المرجوة. لقد حدد الاتحاد الأوروبي منذ مدة طويلة الظروف التي يجب توفرها للانضمام إلى

الأطلسية. كما نأمل أن تحتضن تلك المؤسسات البوسنة والهرسك. ونأمل أن يتم قريبا التوصل إلى حل للصعوبات الداخلية التي تعرقل تحقيق التعاون الفعال بين البوسنة والهرسك ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وبعد أن أشرنا إلى الصعوبات الداخلية، لا يسعنا إلا أن نشاطر السيد إنزكو شواغله فيما يتصل بعدة جوانب تتعلق بالحالة المحلية في البوسنة والهرسك، وبخاصة فيما يتعلق بالشعارات البلاغية والأعمال المعادية لاتفاق دايتون التي تتحدى سيادة البوسنة والهرسك ونظامها الدستوري. ويشكل عدم إحراز تقدم في الإصلاحات الضرورية لإدماج البلد في المؤسسات الأوروبية الأطلسية نتيجة مباشرة للانقسامات والمواقف السلبية في الحالة السياسية الداخلية. وينبغي أن أذكر أن هذا الاتجاه يتعارض بشكل جلي مع التحسن الجاري في المناخ الإقليمي، ولذلك فهو غير ضروري وغير مثمر على الإطلاق. ولا تعقد الإجراءات الانفرادية إدارة الدولة فحسب، بل إن لها أيضا آثارا سلبية على الذين يروجونها، حيث أنها تؤدي إلى المزيد من التأخير في عملية إغلاق مكتب الممثل السامي.

وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي أيضا أن أؤكد على أننا نؤيد على نحو وطيء الممثل السامي في استخدام السلطات المخولة له لقيادة البوسنة والهرسك نحو مستقبل أفضل. وبالتالي، فإن التحديات التي تواجه سلطة المجتمع الدولي وسلطة الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام غير مقبولة.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أذكر أن السنوات الخمس عشرة الماضية قد بينت لنا بوضوح أن البوسنة والهرسك تتحرك في الاتجاه الصحيح. ونحن نؤيد البوسنة والهرسك. ومن مسؤولية البوسنيين أن يجعلوا بلداهم بلدا مزدهرا ويضطلعوا بالإصلاحات الضرورية من أجل إقامة دولة تتوفر لها مقومات البقاء. وهكذا، نريد أن نرى جميع

الدولي حاضراً بوجود الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ليحل مكان الممثل السامي.

ومع ذلك، بدلاً من اغتنام هذه الفرص، فإن زعماء البلد، ولا سيما زعماء جمهورية صربسكا، حسبما ذكر السيد إنزكو في إحاطته الإعلامية، يكتفون انتقادهم للمجتمع الدولي الذي دعم بثبات البلد لسنوات عديدة جداً. ومع اقتراب الانتخابات التشريعية، شهدت الأشهر الأخيرة زيادة البيانات الرسمية في أرجاء البلد وهي غير مقبولة في بلد عضو في هذا المجلس ويود أن يصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). ونحث الزعماء على تشكيل حكومة في أسرع وقت ممكن بعد الانتخابات التي جرت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وينبغي للحملة الانتخابية أن تكون قد وصلت إلى نهايتها الآن، وأن تسمح باستئناف العمل المعلق لهذه الفترة.

ونرحب بالإجراءات التي أُتخذت في المنطقة مؤخراً، من قبيل اتخاذ البرلمان الصربي في الربيع الماضي قراراً يدين مجزرة سربرينيتسا، مُظهراً أن الحوار والمصالحة لهما مكانة في منطقة البلقان، وأن التعاون الإقليمي الذي يسعى إليه الاتحاد الأوروبي على نحو حثيث جداً لم يذهب سدى.

مرة أخرى، ناشد الزعماء البوسنيين أن ينفذوا هذه المبادرات على الصعيد الوطني، وأن يستغلوا في نهاية المطاف الزخم الإيجابي الذي من شأنه أن يؤكد المنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك. فمستقبل البلد يعتمد على زعمائه، ولا سيما الذين تلقوا للتو ولاياتهم من مواطنيهم. واليوم، يعود الأمر إليهم كي يظهروا الشجاعة والتصميم تجاه حل مشاكلهم.

**السيد ماير - هارتنغ (النمسا)** (تكلم بالإنكليزية):  
أود أولاً أن أرحب ترحيباً حاراً بالممثل السامي للبوسنة والهرسك، فالتين إنزكو، وأن أشكره على التقرير (انظر

عضويته، وفي الواقع أنه بمجرد توفر تلك الظروف فإن الاتحاد الأوروبي يفني بالتزاماته.

ومع ذلك، نأسف لعدم إحراز التقدم المتوقع في مجالات أخرى حتى الآن. وهكذا، فإنه بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بين الكيانين اللذين يتناولان مسألة إعادة توزيع ممتلكات قطاع الدفاع، لم يستطع البرنامج السنوي الأول لخطّة العمل المتعلقة بالانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي أن يبدأ في أيلول/سبتمبر الماضي. وستمنح البوسنة والهرسك فرصة جديدة لإطلاق ذلك البرنامج في أيلول/سبتمبر المقبل.

لقد أشار الممثل السامي، لسوء الحظ، إلى عدة صعوبات ونزاعات داخلية في تقريره الأخير (انظر S/2010/575)، ولا يسعنا إلا أن نؤيد تحليلاته.

ولقد ولّت الأيام التي كان المجتمع الدولي يتخذ فيها قرارات بدلاً من قادة البلدان. ولنتذكر أنه في زغرب وقبل ١٠ سنوات، سعى الاتحاد الأوروبي إلى إرساء منظور أوروبي لجميع البلدان في المنطقة. وتجددت هذه التوقعات تدريجياً على مراحل، وفي خرائط الطريق والمعايير. واغتنمت جميع بلدان المنطقة، البلد تلو الآخر، هذه الفرصة وهي تحضّر، كل بلد بالوتيرة التي تناسبه، لليوم الذي تصبّح فيه أعضاء كاملي العضوية في الأسرة الأوروبية. ومؤتمراً قمة سراييفو الذي انعقد في حزيران/يونيه أكد التزام الاتحاد الأوروبي بتلك العملية.

وفي الوقت نفسه، يساعد الاتحاد الأوروبي على استقرار البوسنة والهرسك من خلال قوة ألتيا التابعة للاتحاد الأوروبي. ولقد دعم المجتمع الدولي السلطات البوسنية على مدى ١٠ سنوات وساعدها في بناء المؤسسات القادرة على إدارة البلد. وأرسيت الأهداف والشروط لتوفير انتقال يتيح للسلطات البوسنية أن تقرر مستقبلها بنفسها. وسيظل المجتمع

وفي الوقت نفسه، وتمشياً مع تقييم الممثل السامي والتقارير المرحلي الأخير للمفوضية الأوروبية، نأسف لأن البوسنة والهرسك أحرزت تقدماً محدوداً في العديد من مجالات الإصلاح. ويتعين أن يتماشى الدستور مع المعايير الدولية والأوروبية، بما في ذلك الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وتحتاج البوسنة والهرسك إلى زيادة كفاءة وفعالية مؤسساتها التابعة للدولة، واستمرار التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، رغم أننا أحطنا علماً بالتقييم الإيجابي العام من السيد برامترز في هذا الصدد. وعدم تنفيذ الشروط المتعلقة بالملكيات العسكرية الثابتة أحر أيضاً تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وكمثال على قدرة المؤسسات في البوسنة والهرسك، نشعر بالتشجيع إزاء أن سلطات البوسنة والهرسك قامت بإجراء الانتخابات العامة باحترافية، وأن التقييم يفيد بأن الانتخابات جرت عموماً وفقاً للمعايير الدولية. وفي الوقت نفسه، نأمل أن يجري تعديل الدستور وأن تكون الانتخابات المقبلة متاحة لجميع مواطني البوسنة والهرسك، تمشياً مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وبروتوكولها رقم ١٢.

ونناشد جميع الأحزاب السياسية أن توقف استعمال اللهجة الخطيئة المثيرة للشقاق واللهجة الوطنية المتطرفة. وهنا، لا بد لي من القول إننا نتشاطر بشكل خاص الشواغل التي أعرب عنها الممثل السامي. ويتعين فوراً تشكيل حكومة عملية وفعالة على مستوى الدولة لمعالجة مسائل الإصلاح العديدة المعلقة. ونأمل أن يعمل السياسيون في البوسنة والهرسك معاً لأجل إحراز المزيد من التقدم على طريق البلد صوب الاتحاد الأوروبي، والوفاء بمعايير ٢+٥ التي وضعها

(S/2010/575، المرفق) وعلى عمله. إننا نتشاطر بالكامل تقييمه للتطورات الأخيرة وللحالة في البوسنة والهرسك. ونود أن نؤكد مجدداً دعمنا الكامل والمتواصل له ولمكتبه، فضلاً عن جهوده لتنفيذ اتفاق دايتون للسلام، ولقيام البوسنة والهرسك بالإصلاحات التي تحقق انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي الوقت نفسه، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيد نيويسا رادمانوفيتش، الرئيس الجديد لرئاسة البوسنة والهرسك. ونشكره على بيانه وعلى تشديده الخاص على الطموحات الأوروبية لبلده - وهي طموحات يتشاطرهما جميع سكان البوسنة والهرسك.

وأود أن أضيف كلاماً شخصياً وهو أنه لأمر طيب الجلوس إلى جانب البوسنة والهرسك على هذه الطاولة كجيران، تماماً مثلما نحن جيران في أوروبا. إن كل نمساوي يعرف أنه إذا أخذ المرء مسطرة ووضعها على الخريطة، فإن المسافة بين فيينا وسراييفو أقل من المسافة بين فيينا والحدود الغربية للنمسا.

إزاء ذلك، نهنئ أيضاً مؤسسات البوسنة والهرسك على تلبيتها مؤخراً شروط رفع القيود عن تأشيرات السفر، الأمر الذي أكدته مجلس الاتحاد الأوروبي يوم الإثنين. وترحب النمسا بما ترحيب بهذه الفرصة لمواطني البوسنة والهرسك بوصفها خطوة هامة إلى الأمام، تقرب أكثر ما بين شعب البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي. وسوف تؤدي الزيارات بوتيرة أكبر وأكثر مرونة إلى تكثيف الاتصالات في مجال العمل. وهذا القرار الذي اتخذته مجلس الاتحاد الأوروبي يبين بوضوح أنه عندما توجد الإرادة السياسية، يمكن تنفيذ الإصلاحات الضرورية بفعالية. ونأمل أن تتحلى الحكومات الجديدة للبوسنة والهرسك بروح الإصلاح هذه.

الطريق المؤدية إلى الاتحاد الأوروبي، وباستطاعتهم أن يعتمدوا على دعمنا لهم في ذلك.

**السيدة ديكارلو** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بفخامة السيد نيبويسا رادمانوفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وبشكره على ملاحظاته. وأود أيضاً أن أرحب بالمثل السامي إنزكو في المجلس، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة وعمله في دعم اتفاق دايتون للسلام.

قبل خمس عشرة سنة من هذا الشهر، تم التوقيع على اتفاق السلام في دايتون، أوهايو، الذي ساعد على إنهاء الحرب الضروس وإنشاء إطار للسلام الدائم اللازمة لرفع القيود عن الحصول على تأشيرة الدخول لبلدان الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سيحفز التنمية الاقتصادية ويفتح الباب أمام التكامل الإقليمي. وتقدر الولايات المتحدة أيضاً توالي البوسنة والهرسك زمام مسؤوليات متزايدة بدرجة كبيرة في المجتمع الدولي، بما في ذلك عملها في مجلس الأمن ومساهماتها الهامة في قوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان.

ثانياً، تنشاطر الشواغل التي أعرب عنها الممثل السامي إزاء ما وصفه بتدهور المناخ السياسي. وحملة الانتخابات لا تبرر أي خطب سياسية ابتزازية تبعث على التجزئة. ويتعين على القادة العمل معا عبر الخطوط الإثنية والحزبية. إن الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء التصريحات عن التأييد العام من جانب بعض السياسيين مجرمي الحرب المتهمين أو المدانين من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وندين أيضاً إنكار وقوع إبادة جماعية في سربرينيتشا، وهي عملية لا يمكن الدفاع عنها. وهذه المواقف تنال من احترام سيادة القانون وتعرقل المصالحة والتعاون بين الطوائف الإثنية. نتوقع من البوسنة والهرسك الوفاء بجميع التزاماتها نحو المحكمة، ونتوقع منها أن تأخذ

المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام بشأن إغلاق مكتب الممثل السامي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، أكد من جديد مجلس العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي استعداد الاتحاد الأوروبي لاستمرار قوة ألتيا التابعة للاتحاد الأوروبي مع تأدية دور عسكري تنفيذي بعد عام ٢٠١٠، بموجب ولاية متجددة من الأمم المتحدة، ونتطلع إلى اتخاذ قرار التفويض في الأسبوع المقبل. لقد بدأت العملية لتوفير الدعم غير التنفيذي لبناء القدرة والتدريب، مما أسهم بالتالي في تعزيز الملكية والقدرة على الصعيد المحلي. وسوف تواصل النمسا التزامها بالمساهمة بقوات في العملية.

وبوجود ولاية ممتدة حتى نهاية عام ٢٠١١، تركز بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بالتحديد على مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، كجزء من جهد عام لترسيخ سيادة القانون في البلد. والزيارات الرفيعة المستوى التي قام بها مؤخراً رئيس المجلس الأوروبي، السيد فان رومبوي، والمفوض فولي تبرز الالتزام القاطع من الاتحاد الأوروبي بالمنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك، واستعداد الاتحاد الأوروبي للاضطلاع بالدور القيادي في البوسنة والهرسك مستقبلاً. ويعلم أعضاء المجلس مدى الالتزام القوي لبلدي بتحقيق هذه الطموحات والأهداف.

ولقد وفرت معاهدة لشبونة للاتحاد الأوروبي أدوات سياسية أكثر فعالية تستفيد منها البوسنة والهرسك أيضاً، مثلاً في شكل وجود معزز للاتحاد الأوروبي في البلد.

وبعد خمس عشرة سنة من التوقيع على اتفاقي دايتون وباريس للسلام، يستحق مواطنو البوسنة والهرسك خطوة نوعية صوب التكامل الأوروبي. ونشجع الزعماء السياسيين في البلد على وضع البوسنة والهرسك بثبات على

**السيدة فيوتي (البرازيل)** (تكلمت بالإنكليزية):

أعرب أيضا عن ترحيبي الحار بفخامة السيد نيبويسا رادمانوفيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك وأشكره على بيانه الهام. كذلك أشكر الممثل السامي، السيد فالتين إنزكو على إحاطته الإعلامية الزاحرة بالمعلومات والتقرير (انظر S/2010/575، المرفق) المعروض علينا.

تشيد البرازيل بالبوسنة والهرسك على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في الشهر الماضي. وينبغي للصوت أن يسهم في توطيد الديمقراطية وأن يساعد في تعزيز المؤسسات السياسية الرئيسية. كذلك فإن البوسنة والهرسك جديرة بالثناء على الهدوء الذي ما برح سائدا في البلد. وتقر البرازيل بدور قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك في المساهمة في بيئة تتسم بالسلامة والأمن في البلد. ونؤيد تأييدا كاملا تجديد مجلس الأمن لولاية للقوة.

ومن الدلائل الإيجابية أيضا استمرار البوسنة والهرسك في تطوير علاقاتها مع جيرانها. واستكمال شروط رفع القيود عن الحصول على التأشيرة لدخول بلدان الاتحاد الأوروبي يعتبر أيضا خطوة إيجابية على المسار المفضي إلى التكامل الإقليمي.

ويكرر وفدي التزامه بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الدولة على الصعيد الوطني، وفي الوقت نفسه الحفاظ على حقوق وامتيازات جميع الكيانات الطائفية. إن مستقبل البوسنة والهرسك لكي يصبح مستقرا ومزدهرا وبلدا متحدا يتوقف على الاحترام الصارم للأحكام القانونية الدولية والمحلية المتعلقة بتقسيم السلطات فيما بين مختلف مستويات الحكومة.

لذلك نشعر بالقلق إزاء البيانات والإجراءات الصادرة عن الكيانات التي تشكك في السلامة الإقليمية

الترامها على محمل الحد لتنفيذ استراتيجيتها المحلية بشأن جرائم الحرب.

ثالثا، أود أن أؤكد دعم الولايات المتحدة لمكتب الممثل السامي واستخدام السلطات التنفيذية عندما يقتضي الأمر ذلك. وقد أكدت العديد من قرارات مجلس الأمن صلاحيات الممثل السامي والمسؤولية الإيجابية لممارستها لضمان إحلال السلام والاستقرار، والامتثال إلى اتفاق دايتون للسلام. ويتعين على جميع الأطراف احترام قرارات الممثل السامي وتنفيذها.

في أعقاب تشكيل الحكومات، نتوقع من قادة البوسنة والهرسك إحراز تقدم حاسم بشأن العناصر المعلقة لخطوة ٥ + ٢ بشأن الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وتتطلع قدما إلى إجراء الإصلاحات الدستورية اللازمة وغيرها من الإصلاحات لكي يتقدم البلد بطلب ذي مصداقية للترشيح لعضوية الاتحاد الأوروبي.

ونلاحظ أيضا أن وجود الاتحاد الأوروبي - البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك - ما فتئ يسهم في هبة بيئة تتسم بالسلامة والأمن. وينبغي الإبقاء على ذلك الوجود. ونؤيد تجديد ولاية البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، التي يناقشها المجلس حاليا، والإبقاء على وجود عسكري موثوق للاتحاد الأوروبي.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالكامل بالإطار الذي وضعه اتفاق دايتون. وتتطلع قدما إلى استمرار الإصلاحات في الوقت عندما يتولى مواطنو البلد وقادتها المنتخبون المسؤولية الكاملة عن مستقبلهم، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى نيل البوسنة والهرسك العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

ميثاق الأمم المتحدة. ونحضر سلطات جمهورية صربسكا على الامتناع عن الكلام والأفعال التي تتحدى سيادة البوسنة والهرسك ونظامها الدستوري.

إن بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك ما برحت تؤدي دوراً هاماً في توفير الطمأنينة اللازمة لمواطني البوسنة والهرسك. ونحیی قوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك التي تعمل بالتعاون مع القوات المسلحة التابعة للبوسنة والهرسك على مساهمتها في تهيئة بيئة تتسم بالسلامة والأمن. ومع ذلك، من المهم أن تبذل كل الجهود الممكنة لدعم قوات الأمن الوطنية كيما يمكنها أن تظطلع بمسؤولياتها كاملة.

ونرحب بالتقدم الذي تحقّق في البلد في مجال تعزيز سيادة القانون، وخصوصاً ما يتعلق بإصلاح الشرطة وتنسيق الجوانب الشرطية في مكافحة الجرائم الكبرى والجريمة المنظمة.

ويقلقنا أن حالة اللاجئين والنازحين ما زالت معلقة. وهذه المسألة تنطوي على احتمالات زعزعة الاستقرار إن لم تعالج بطريقة شاملة. ولذلك، ندعو السلطات إلى كفالة تنفيذ الشق الخاص بالتعامل مع مسألة اللاجئين في الاتفاق الإطاري العام من أجل السلام في البوسنة والهرسك.

ونشيد بالبوسنة والهرسك للتقدم المحرز في التنمية الاقتصادية، برغم التحديات الناشئة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ونهيب بالشركاء الدوليين دعم البلد في جهوده لمعالجة تلك التحديات.

وختاماً، نثني مرة أخرى على الممثل السامي وفريقه على العمل الجيد.

**السيد سومي** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بفخامة السيد نيويسا رادمانوفيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك.

للبوسنة والهرسك. وينبغي تفادي التحديات لاتفاق دايتون وترتيباته المؤسسية وتفادي الكلام الذي يبعث على التفرقة. وفي هذا الصدد، نهيب بجميع الجهات الفاعلة احترام سلطة الممثل السامي والتعاون معه. إن تعاون فيما بين الكيانات وبين الكيانات والدولة هو الذي سيفضي إلى إغلاق مكتب الممثل السامي والانتقال إلى وجود معزز للاتحاد الأوروبي.

ينبغي للمجتمع الدولي الإبقاء على دعمه الفعال للبوسنة والهرسك في سعيها من أجل الاستقلال السياسي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وما من مستقبل للبوسنة والهرسك إن كانت مقسمة. ونأمل من جميع المعنيين الوصول إلى هذه النتيجة، وطرح خلافاتهم جانباً والعمل معاً. نحن مقتنعون بأن الشعب البوسني بفضل دعم هذا المجلس، بوسعه أن ينجح في ترسيخ دعائم دولة تؤدي وظائفها على النحو الكامل ومكثفة ذاتياً.

**السيد روغوندا** (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية):

يرحب وفدي برئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، فخامة السيد رادمانوفيتش ويشكره على بيانه. نشكر السيد إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية.

نشيد برئاسة البوسنة والهرسك لمساهمتها الهامة في الاستقرار في البلاد. ونشيد أيضاً بالممثل السامي على جهوده في تيسير التنفيذ لاتفاق دايتون. ومن المهم أن يواصل جميع القادة في البلد إلزام أنفسهم بالحوار والتعايش السلمي.

ونشعر بالقلق إزاء الأعمال التي تشكك في سيادة مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك وكذلك إزاء استمرار التحديات لسلطة الممثل السامي والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام. ومن المهم لجميع الأطراف، بمن فيهم جيران البوسنة والهرسك، الإبقاء على التزامهم انطلاقاً من روح حسن الحوار والتعايش السلمي، كما هو متجسد في

وما فتئت اليابان تؤيد سياسة البوسنة والهرسك بشأن الاندماج الأوروبي - الأطلسي. وفي هذا السياق، نرحب بقرار مجلس العدل والشؤون الداخلية التابع للاتحاد الأوروبي بمنح مواطني البوسنة والهرسك إعفاء من شرط الحصول على تأشيرات لدخول بلدان الاتحاد الأوروبي. وهذا يمكن أن يزيد الحافز والزخم بين البوسنيين صوب تحقيق الاندماج الأوروبي. ونأمل أيضاً في أن إنجاز الأهداف ٢+٥ سيمكن من التحول من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن.

إن الحالة في البوسنة والهرسك ستظل بحاجة إلى قيام الممثل السامي بدور فعال إلى أن يتم التحول إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وتقدر اليابان تقديراً عالياً أنشطة السيد إنزكو لاستتباب الهدوء والطمأنينة في الموقف، وتواصل دعمه بالكامل. ونود أن نؤكد مرة أخرى أنه لا بد أن يحتفظ الممثل السامي بكامل سلطته لإنجاز مهمته إلى أن تنتهي ولايته.

أخيراً، أود أن أعرب عن تقدير اليابان لدور القوة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك الذي تؤديه في تلك المنطقة، ونحن نؤيد تجديد ولايتها، وهي المسألة قيد النظر في مجلس الأمن الآن.

#### السيد إيسوزي - نغوندي (غابون) (تكلم

بالفرنسية): في البداية، أود أن أرحب بحضور فخامة السيد نيوييسا رادمانوفيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، وأشكره على بيانه الهام. كما أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، على عرضه لتقريره (انظر S/2010/575، المرفق). وتشاطر الآراء التي أبدتها وندعم جهودها من أجل أن تكون البوسنة والهرسك قوية ومستقرة، سواء في الداخل في أوروبا أو في العالم الأوسع نطاقاً.

كما أود أن أشكر الممثل السامي، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأنوه بالجهود المكثفة التي يبذلها هو وفريقه بإخلاص وتفان شديدين لمعالجة المسائل المعقدة والحساسية للغاية على أرض الواقع في البوسنة والهرسك.

ونرحب بعقد الانتخابات العامة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر بصورة هادئة وناجحة. وفي ضوء العدد الكبير من المسائل التي يتعين على البلد معالجتها، فإننا نتطلع إلى سرعة إنشاء مجلس الوزراء وإضفاء الاستقرار على الأوضاع السياسية في وقت مبكر. وفي سياق مرحلة ما بعد الصراع، هناك جانبان على الأقل نرى أنهما إيجابيان. يتمثل الجانب الأول في تولد الدافع لدى البشناق للتصالح مع صربيا، كما تدلل على ذلك عبارات الاعتذار التي أبدتها السيد عزت بيغوفيتش، عضو مجلس الرئاسة عن البشناق. وهذا تطور مهم جداً من أجل السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك ومنطقة غرب البلقان برمتها.

وتتمثل النقطة الثانية في الزخم القوي الذي تولد للتعاون بين أعضاء مجلس الرئاسة. ومن شأن التعاون البناء بينهم أن يوضح للمؤسسات الأخرى في البلد أن التعاون التراكمي يمكن أن يفضي إلى تحسينات في البلد عموماً. ومع ذلك، لا يمكننا أن نفرط في التفاؤل، فما زالت هناك فجوات واسعة بين مواقف الأطراف والمجموعات العرقية المختلفة.

إننا نشعر بالقلق خصوصاً إزاء بعض التصرفات التي تحمل في طياتها احتمالات زعزعة الحالة السياسية في البوسنة والهرسك، حسبما يرد في تقرير الممثل السامي (انظر S/2010/575، المرفق). فالقانون المعني بأملاك الدولة الذي أقرته جمهورية صربسكا يعد تحدياً صارخاً لسلطة مكتب الممثل السامي. ونحيط علماً مع الأسف بأن هذا القانون سيجعل الإنجاز المحتمل لجدول الأعمال ٢+٥ أمراً صعباً.

والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة سيعود عليهم بالفائدة. وعلينا أيضاً أن نواصل دعم الأطراف في جهودها لتحقيق الأهداف الخمسة والشرطين التي حددتها الهيئة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ السلام، وهو أمر أساسي لتحويل فعال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وعلى الجبهة الأمنية، ترحب غابون بالحالة الأمنية المستقرة تماما في جميع أنحاء البلد. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يشيد بالدور المركزي الذي تضطلع به قوة الاتحاد الأوروبي لتحقيق ذلك الهدف، بالتعاون مع القوات المسلحة لبوسنة والهرسك. وأرى أن إصلاح قطاع الدفاع، الذي تؤيده منظمة حلف شمال الأطلسي تأييدا تاما، سيساعد في تعزيز الأمن في البوسنة والهرسك.

وبالنسبة لغابون، يعتبر وجود البوسنة والهرسك في هذه الهيئة الموقرة برهانا على الاعتبار والاحترام الذين يولييهما المجتمع الدولي لها، ولكن أيضا وقبل كل شيء، هو برهان على التزامها مرة أخرى بتحقيق السلام والازدهار داخل أوروبا ومعها. وما فتئ بلدي يأمل الاستمرار في تعزيز عملية السلام الجارية بالزخم نحو الوحدة، التي ستكون استمرار المشاورات والحوار الواسع النطاقين الرئيسيتين لتحقيقها وستمهد هاتان الأداتان الطريق نحو مستقبل سلمي ومشرق لذلك البلد، الذي طالما عانى من التوترات الداخلية.

**السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أيضا أن أرحب في قاعة المجلس بفخامة السيد نيبويشا رادمانوفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وأشكره على بيانه. وأود أيضا أن أشكر الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك السيد فالينتين إنزكو على آرائه بشأن التطورات في البوسنة والهرسك منذ تقريره الأخير (S/2010/235، المرفق).

والاستعراض الدوري الذي يجريه مجلس الأمن للحالة في البوسنة والهرسك فرصة بالغة الأهمية لتقييم تطورات الموقف السياسي والأمني في البلد وفي المنطقة. ويبرز التقرير المقدم لنا مجالات عديدة للتقدم ترحب غابون بها.

أولاً، وعلى الصعيد السياسي، عقدت الانتخابات العامة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ونجاح تلك الانتخابات دليل على النضوج السياسي الذي بلغته كل الأطراف المعنية وعلى استعدادها لبناء البلد على أساس من السلام. وينبغي أن تشجع تلك الانتخابات كل الأطراف على المضي قدماً من خلال نبذ الخطاب العرقي الذي طالما قوض الحياة السياسية والاجتماعية للبلد. وأدعو البوسنيين إلى أن يواصلوا إرساء تقدم البلد صوب سلام واستقرار متزايدين على قيم الحوار والتسامح.

إن المحادثات الجارية حالياً والرامية إلى إنشاء حكومة قائمة على توافق واسع هي، في رأينا، خطوة رئيسية أخرى إلى الأمام في عملية إرساء الآليات المؤسسية البالغة الأهمية للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقوية البلد.

وينبغي لنا أيضاً أن نرحب بالقرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر بإعفاء الألبان والبوسنيين من شرط الحصول على تأشيرات دخول بلدان اتفاق شنغن. وهذه إشارة سياسية قوية تدل على التزام الاتحاد الأوروبي بعملية السلام في البوسنة والهرسك وبالاندماج التدريجي للبلد في الجماعة الأوروبية.

وهذه التطورات الإيجابية تشجعنا على أن نحث جميع أصحاب المصلحة السياسية مرة أخرى على التعجيل بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام. وترى غابون أن تعزيز تعاونهم مع الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك والقوة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك ومنظمة حلف شمال الأطلسي

الاتحاد الأوروبي لحفظ السلام بالتعاون مع القوات المسلحة للبوسنة والهرسك لكفالة هئية بيعة آمنة ومأمونة في البلاد.

ونشيد بالمثل السامي للجهوده الدؤوبة التي يبذلها لتعزيز انضمام البوسنة والهرسك للاتحاد الأوروبي وتيسير تنفيذ اتفاق دايتون. ونتطلع إلى المزيد من الجهود التعاونية بين مكتب الممثل السامي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة لضمان تنفيذ المرفق ٧ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، وذلك لإنهاء فصل التشرذم في البوسنة والهرسك بحلول عام ٢٠١٤.

ومن الإيجابي أن هناك دلائل على تحسن اقتصاد البوسنة والهرسك. فالنمو الاقتصادي في البلد مسألة أساسية لدعم الجهود المتعلقة بالسلام والاستقرار. ومن المطلوب أن تستمر حكومة البوسنة والهرسك في الإصلاحات الضرورية وأن تعمل بصورة حثيثة مع شركائها الدوليين على تحسين الاقتصاد. وندعو المجتمع الدولي إلى الاستمرار في تقديم الدعم للحكومة في جهودها لتعزيز التقدم الاقتصادي، وبذلك تستطيع تحسين حياة البوسنيين العاديين.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول إن نيجيريا، إلى جانب أعضاء المجلس، ستواصل تركيز الجهود على دعم شعب البوسنة والهرسك لتحقيق بلد يتسم بالازدهار والديمقراطية. ونحث جميع الأطراف المعنية على أن تظهر المزيد من النضج، لأننا نعتقد أن الشعب البوسني يستطيع مواجهة التحديات الحالية إذا توفرت الإرادة السياسية الضرورية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود أن أشكر الممثل السامي على تقريره الواضح جدا (S/2010/575، المرفق). وأعرب عن تأييد المملكة المتحدة القوي لعمله المتواصل في البوسنة والهرسك. وأود أيضا أن أشكر فخامة السيد رادمانوفيتش على حضوره هذه

ويسعدنا التطورات الإيجابية التي وقعت في البوسنة والهرسك منذ آخر جلسة للمجلس (انظر S/PV.6319). ونلاحظ، بصورة خاصة، إجراء الانتخابات الوطنية السادسة بنجاح في الشهر الماضي. ونهنئ شعب البوسنة والهرسك على التزامه بالديمقراطية، كما تجلّى ذلك في مشاركته في الانتخابات. ونرحب بالقرار المتعلق بالسماح لجميع البوسنيين بالسفر بدون تأشيرة. ونرحب بالقدر نفسه بتحسين علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيران البلد.

ونتذكر بحنين الآمال العريضة التي رافقت توقيع اتفاق دايتون للسلام قبل ١٥ عاما. وإذ نرحب بالإنجازات التي تحققت على امتداد الـ ١١ سنة الماضية، فإننا نشاطر قلق الأمين العام إزاء التقدم المحدود المحرز في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام وتلبية الشروط القائمة التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى تواجد للاتحاد الأوروبي.

ومن المنطلق نفسه، نلاحظ ما تفيد به التقارير من أن تصاعد الخطاب الاستفزازي والنعرة القومية يعمل على زيادة تقويض الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والسلام في البلد، والاندماج التام في الهياكل الأوروبية - الأطلسية. ونشجع القادة السياسيين على الالتزام بالإصلاحات الضرورية وكفالة إنجاز الأهداف الخمسة والشرطين من أجل إغلاق مكتب الممثل السامي. ويتعين عليهم أيضا أن يمتنعوا عن الخطاب القومي المتشدد والمناهض لاتفاق دايتون، وأن يعملوا على تذليل خلافاتهم ويلتزموا بالحوار.

ونرحب بإسهام الشركاء الإقليميين والدوليين في دعم تقدم البوسنة والهرسك نحو الاندماج الأوروبي - الأطلسي. ونشجعها على ألا تدخر جهدا في كفالة حل جميع المسائل العالقة المرتبطة باندماج البلد في الاتحاد الأوروبي على وجه السرعة. ونقدر الدور الذي يضطلع به

**السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية):**  
 اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن ترحيبي بفخامة السيد نيبوشا رادمانوفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك. ومن دواعي سرورنا أيضا أن نرى بين ظهرائنا سعادة السيد فالينتين إنزكو، الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، ونشكره على إحاطته الإعلامية. والتقرير (S/2010/575، المرفق)، الذي عرضه بدقة يجمد التطورات الأخيرة في البوسنة والهرسك، ونشاطه مخاوفه التي أعرب عنها في تقريره وإحاطته الإعلامية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على دعم كرواتيا التام والمستمر له ولملكته.

وإذ نأخذ في الحسبان أوجه النقص القائمة في معالجة الأهداف والشروط المتبقية، وكذلك استمرار التحديات لأسس البوسنة والهرسك ذاتها، على النحو الوارد في اتفاق دايتون للسلام - الذي سنحتفل قريبا بذكره السنوية الخامسة عشرة - فإننا نتفق مع التقييم القائل بأنه من السابق لأوانه البدء في إغلاق مكتب الممثل السامي هذا العام. وأود أن أعرض ثلاث نقاط موجزة.

أولا، نرحب بأن الانتخابات، التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر، كانت حرة ونزيهة ونظمت بصورة عامة وفقا للمبادئ الديمقراطية والمعايير الدولية. وتؤمن كرواتيا بوجود أن يدخل الأشخاص المنتخبون والأحزاب السياسية في حوار بناء بشأن تشكيل الحكومات الجديدة على جميع الأصعدة كسي تواصل، في أقرب وقت ممكن، عملية الإصلاحات اللازمة للاندماج الأوروبي - الأطلسي.

ينبغي مواصلة إجراء المفاوضات بشأن الإصلاح الدستوري في فترة ما بعد الانتخابات. وتكرر كرواتيا دعوتها إلى القادة السياسيين في البوسنة والهرسك بأن يعقدوا العزم ويتوصلوا إلى حل توفيقى بشأن المسائل الرئيسية. وبمثل

الجلسة بعد وقت قصير من أدائه اليمين لفترة رئاسية ثانية، وأهنته على إعادة انتخابه.

وتشاطر المملكة المتحدة السيد إنزكو مخاوفه إزاء الحالة في البوسنة والهرسك. وخلال الأشهر الستة الماضية، كان هناك قلق لعدم إحراز التقدم في الإصلاحات الرئيسية، ولتصاعد الخطاب الخلافي المناهض لاتفاق دايتون والإجراءات الموجهة ضد البوسنة والهرسك على مستوى مؤسسات الدولة. وفي هذا الإطار، فإنه من الأهمية بمكان أن تتوفر لنا الوسائل لمعالجة هذه التحديات التي تواجه اتفاق دايتون.

ونود أن يتحقق الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، لكن على أساس تلبية شرط صيغة ٢+٥ بصورة تامة. وتثير حدة الخطاب القومي الذي أبرزه التقرير قلقا خاصا. ومن الهام أن يعلن مجلس الأمن بوضوح تام التزامه القاطع بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، على النحو المجسد في اتفاق دايتون.

ونتفق تماما مع الدعوة التي وجهها الممثل الخاص لاستمرار ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. ففي سياق التوترات السياسية المتواصلة، تقوم هذه القوة بدور أساسي يستند إليه الاستقرار في البوسنة والهرسك. ونرحب بإجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر وفقا للمعايير الدولية، على نحو ما أعلنه مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن الضروري أن يقوم الآن القادة المنتخبون حديثا بتشكيل حكومات جديدة على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات، وأن يكون جدول أعمال الإصلاحات في صميم برامجها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس. وأعطي الكلمة لممثل كرواتيا.

إطار مناسب للتنمية الشاملة لجميع بلدان جنوب شرق أوروبا.

ولذلك، نعرب عن سرورنا بوجه خاص بالقرار الأخير لمجلس الاتحاد الأوروبي بشأن إلغاء شرط الحصول على التأشيرة لمواطني البوسنة والهرسك الذين يحملون جوازات سفر ذات خاصية الاستدلال الأحيائي. ونرحب بهذه الخطوة التي لا تجلب فوائد حقيقية للشعب فحسب، بل إنها قد تجسد أيضا اتجاه البوسنة والهرسك التي تتخلف عن ركب البلدان الأخرى في المنطقة في عملية تقاربها مع الاتحاد الأوروبي.

ومن جهة أخرى، نعرب عن أسفنا لأن الدعوة التي وجهتها منظمة حلف شمال الأطلسي إلى البوسنة والهرسك للانضمام إلى خطة العمل المتعلقة بعضويتها، وهي الخطوة التي تؤيدها كرواتيا بقوة وفعالية، لم يعقبها البدء في برنامجها الوطني السنوي. وندعو سلطات البوسنة والهرسك إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل الوفاء بالمتطلبات المتعلقة بملكية الدولة.

ثالثا، كما ذكرنا في مناسبات عديدة، لا يمكن أن توجد دولة البوسنة والهرسك بدون وجود الكروات في البوسنة والهرسك. إن بقاءهم السياسي والثقافي أمر حيوي لاستمرار وجود البوسنة والهرسك، حيث يرتبط هذان العنصران كل منهما بالآخر ارتباطا وثيقا. ويشكل الكروات في البوسنة والهرسك أصغر مجموعة وأشدّها ضعفا. وينبغي مراعاة صوتهم على أساس المساواة الإثنية والمدنية على حد سواء، على نحو ما يكفله الدستور وكما ينبع من تاريخ البلد. كما ينبغي أن يحظى الكروات بالحقوق المتساوية في المشاركة في عملية صنع القرار وينبغي ألا يفوقهم الآخرون في التصويت من حيث العدد، ولا سيما على مستوى الاتحاد.

تقديم المساعدة إلى البوسنة والهرسك للتوصل إلى تحقيق الاستقرار والتشغيل على نحو مستدام أحد أولوياتنا الإقليمية. ومع ذلك، لن يجرز أي تقدم بدون التوصل إلى توافق في الآراء، ينبغي أن ينشأ من الداخل ويتمتع بدعم الأطراف الفاعلة الإقليمية والمجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بكرواتيا، تشكل السلامة الإقليمية والسيادة والمساواة بين الشعوب التأسيسية الثلاثة للبوسنة والهرسك الشروط المسبقة الأساسية لتحقيق استقرار البلد واستدامته. ولذلك، ننادي كرواتيا بإجراء تعديلات دستورية توفر المساواة الكاملة لجميع الشعوب التأسيسية والمواطنين في كل أراضي البوسنة والهرسك.

ثانيا، تتمثل المصلحة الاستراتيجية لكرواتيا في تحقيق الاستقرار والأمن والتقدم في جنوب شرق أوروبا. ويسرنا أن يسلم التقرير بتحسين البيئة السياسية في العلاقات بين بلدان المنطقة. وأود أن أعيد التأكيد على أن كرواتيا والبوسنة والهرسك تتمتعان بعلاقات وثيقة وودية في جوانب عديدة. وتمثل الزيارتان رفيعتا المستوى للرئيس جوسيبوفيتش ورئيس الوزراء كوسور تشجيعا قويا للبوسنة والهرسك وللكروات في البوسنة والهرسك، بما في ذلك ما يتعلق بعودتهم القابلة للاستمرار إلى بلدهم، وفي المقام الأول إلى جمهورية صربسكا.

وفي نفس السياق، تدعم كرواتيا بقوة المنظور الأوروبي والأوروبي الأطلسي للبوسنة والهرسك، الواضح والذي لا لبس فيه. وندعم بقوة جميع بلدان المنطقة في الإصلاحات التي تقوم بها. لقد بذلنا جهدا كبيرا في تقديم مساعدتنا وخبرتنا لتلك البلدان من أجل المضي قدما على درب الاندماج في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة حلف شمال الأطلسي. ونعتقد أن عضوية الاتحاد الأوروبي تمثل أفضل

بالتحديد اللذان سيمكننا من تحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

إننا نرحب بالعمليات الديمقراطية. وبتلك الروح، نرحب أيضا بالانتخابات التي جرت مؤخرا، والتي عبّرت عن إرادة الشعب. ونرى أن تلك الانتخابات تشكل خطوة مهمة إلى الأمام في ضمان مستقبل سلمي ومزدهر لجميع مواطني البوسنة والهرسك، وفي هئية الظروف اللازمة لتعزيز التقدم نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ومن أجل تحقيق استقرار أكبر في الحالة في البوسنة والهرسك، يحتاج البلد إلى بعض التشجيع من الاتحاد، حيث يشكل الاندماج في الاتحاد الأوروبي العامل المشترك في طموحات شعوب البوسنة والهرسك. إن تشجيع البوسنة والهرسك وتقديم الدعم الملموس لها من أجل الاندماج في الاتحاد الأوروبي سيقطعان شوطا طويلا في تحقيق المزيد من الاستقرار في البلد. وقد كانت صربيا من المدافعين المتحمسين عن إدراج البوسنة والهرسك في قرار الاتحاد الأوروبي المتعلق بتحرير نظام التأشيرات. ونعرب عن بالغ سعادتنا باعتماد ذلك القرار في نهاية المطاف. ويمثل ذلك بالتأكيد إشارة الانطلاق التي تشند الحاجة إليها والتي تحظى بأهمية استراتيجية في المستقبل الأوروبي للبوسنة والهرسك.

ولا تزال صربيا، بوصفها طرفا موقعا على اتفاق السلام المعني بالبوسنة والهرسك وضمنا لتنفيذه، ووفقا للقرار ١٠٣١ (١٩٩٥)، تلتزم التزاما قويا بسلامة البوسنة والهرسك وتحترم باستمرار سلامتها الإقليمية وسيادتها. ونؤيد البدء في عمليات الإصلاح في البوسنة والهرسك. ونرى أن إغلاق مكتب الممثل السامي وإنهاء ما يسمى سلطات بون يمكن أن يساهما في البحث عن حل في ذلك الصدد.

وأخيرا، تُعد مكافحة الإفلات من العقاب عن جرائم الحرب المرتكبة أمرا حاسما لتطبيق الوضع في البوسنة والهرسك. وينبغي ألا يعلن عن انتهاء ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بدون تقديم الهاريين المتبقين إلى العدالة، وهما راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش، اللذين أدينا بارتكاب أبشع الجرائم في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا. ومن المهم أيضا أن تفي المحاكم الوطنية بمسؤوليتها الدائمة وأن تبت في قضايا جرائم الحرب المعروضة عليها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن

لممثل صربيا.

**السيد فيلوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية):**

اسمحوا لي، أولا، أن أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد نيبيتشا رادمانوفيتش، رئيس المجلس الرئاسي للبوسنة والهرسك، وسعادة السيد فالينتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك.

ومثلما جرى في المناسبات السابقة، قرأ وفد صربيا التقرير الذي تم تقديمه عن تنفيذ اتفاق السلام (انظر S/2010/575). كما استمعنا باهتمام شديد إلى الآراء المعرب عنها اليوم في المجلس. وتلتزم صربيا التزاما كاملا بالقيام بالتعاون مع البوسنة والهرسك وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين، بمواصلة الاضطلاع بالأنشطة التي تهدف إلى التوصل إلى المصالحة الكاملة والاستقرار الدائم في المنطقة. ونحن مقتنعون بأن الجهود المشتركة التي تبذلها جميع بلدان المنطقة والتعاون المشترك فيما بينها، بالمواكبة مع تكثيف الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، سوف تسهم في تعزيز البوسنة والهرسك بوصفها بلدا واحدا.

وتبذل صربيا جهودا كبيرة لتحسين علاقاتها بشكل كبير مع البوسنة والهرسك، ذلك البلد الصديق والجاور لنا. وإن تطوير وتعزيز العلاقات فيما بين دول غرب البلقان هما

السياسية بالنسبة للمستقبل ولرفاه المنطقة. ويساهم إعلان اسطنبول والاجتماعات الثلاثية العادية لوزراء خارجية صربيا والبوسنة والهرسك وتركيا في زيادة تعزيز علاقات حسن الجوار ويوفر لها الزخم اللازم.

وندرك تمام الإدراك أن التعاون الإقليمي والاقتصادي يوفر زخما خاصا من أجل دوام استقرار الحالة في البوسنة والهرسك، ومنطقة جنوب شرقي أوروبا/غرب البلقان. والتعاون الناجح بين صربيا والبوسنة والهرسك ضمن إطار العديد من المبادرات الدولية والإقليمية - من قبيل عملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا، واتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، والمبادرة الأدرية - الأيونية وغيرها - مثال جيد على الأهمية التي نعلقها على تعزيز التعاون الإقليمي، والمستقبل الأوروبي المشترك. ونحن ملتزمون بجعل التعاون والتكامل الإقليميين أفضل وأشمل، بغية أن تتمكن من إيجاد أجوبة مشتركة للتحديات الإقليمية، وأن تتعاون في بذل الجهود للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون مدرجة أسمائهم في قائمتي. أشكر السيد رادمانوفيتش والسيد إنزكو على مشاركتهم في جلسة اليوم. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.  
رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

وندعو إلى التوصل إلى حل دائم بروح من القيم الأوروبية، وباتفاق ممثلي الكيانين، وباتفاق آراء الشعوب التأسيسية الثلاثة. وتشجع صربيا المشاركين في تلك العملية على بذل كل الجهود الضرورية من أجل إبرام هذا الاتفاق.

ولا يقوم نهجنا البناء للبحث عن حل على أساس دعمنا لسلامة البوسنة والهرسك فحسب، بل أيضا على أساس اقتناعنا العميق بأنه بالحوار والاتفاق وحدهما يمكننا التوصل إلى حل دائم في المستقبل. وينبغي لأي حل في البوسنة والهرسك أن يتبعه تحقيق السلام والاستقرار، وينبغي أن يتم التوصل إليه عن طريق الاتفاقات التي لا تشكل في سلامة البلد، لأنه لن تصبح أي منطقة جزءا في أسرة الأمم الأوروبية إلا إذا كانت تتمتع بالاستقرار والازدهار.

واستنادا إلى اتفاق العلاقة الخاصة المتوازنة المبرم بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا، تنظر صربيا إلى تطور علاقاتها مع جمهورية صربسكا في سياق الجهود التي تبذلها لتكثيف العلاقات مع البوسنة والهرسك عموما. ويقوم بلدي، مسترشدا بالتزامه بالتطبيع الكامل وبإقامة علاقات موضوعية جديدة، بتكريس جهوده لتحقيق المزيد من التحسين في العلاقات واتخاذ خطوات مهمة نحو تحقيق المصالحة الإقليمية الشاملة. ولا يبين الإعلان المتعلق بسربيتسا الصادر عن الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا بوضوح دعم صربيا للبوسنة والهرسك فحسب، بل يبين أيضا استعدادها لمواجهة الماضي والاضطلاع بالمسؤولية